جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

- **المقياس:** النظم السياسية في إفريقيا .
- **المستوى الدراسي:** السنة أولى دكتوراه ل م د علوم سياسية.
- **الفئة المستهدفة** :طلبة السنة الأولى دكتوراه ل م د تخصص دراسات سياسية مقارنة.
- **السداسي** : السداسي الثالث.
- **الحجم الساعي الأسبوعي**: أربع ساعات ونصف (4,5)
- **إعداد الدكتور:** نور الدين فلاك (أستاذ محاضر قسم "أ")
- **عنوان الدرس 1:** خصوصية الأنظمة السياسية في إفريقيا.
- **أهداف الدرس الأول :**

– التعرف على طبيعة الأنظمة السياسية في قارة إفريقيا .

– التعرف علة خصوصية تلك الأنظمة السياسية التاي تميزها عن الأنظمة السياسية الأخرى.

– التطرق إلى تأثير الإرث الاستعماري خاصة الأوربي على اداء تلك الأنظمة السياسية الإفريقية

- **أسئلة حول الدرس الأول :**

– ما هي طبيعة وخصوصية الأنظمة السياسية في إفريقيا ؟

– أين تكمن الاختلالات داخل الأنظمة السياسية الإفريقية التقليدية ؟

– ما هي مختلف الولاءات القبلية في إفريقيا ؟

-مضمون الدرس الأول : خصوصية الأنظمة السياسية في افريقيا

النظم السياسية تنشأ وتتطور في اغلب الأحيان نتيجة لتلك العوامل الداخلية وصراع القوى والمصالح والحاجات والتي تسعى في محصلتها إلى استقرار النظام السياسي وتحقيق غايات العدالة والأمن والتنمية ،لكن الأنظمة السياسية الإفريقية يبدو أنها ومن خلال استقرار الواقع الراهن يبدو أنها تأثرت بشكل كبير من مخرجات الإرث الاستعماري الذي يعتبر خصوصية ملازمة لتلك الأنظمة وسلوكاتها على الصعيد الداخلي والخارجي ، والمتأمل لواقع تلك الأنظمة السياسية يجد أنها لم تستجب لمقومات بناء الدولة الحديثة وإنما كانت نتيجة وصناعة استعمارية متجاوزا خصوصية تلك الأنظمة المحلية والتركيبة البشرية والاثنية والدينية والقبلية المعقدة ...

الأنظمة السياسية الإفريقية والإرث الاستعماري .

لقد أصبح المواطن الإفريقي تائه بين انتماءاته الإقليمية الاثنية والعرقية والدينية في إطار مجتمعة التقليدي وبين واقعة الاجتماعي والسياسي الحديث المتأثر بذلك الإرث الاستعماري الذي خلق فوضى وعدم الاستقرار داخل تلك الأنظمة الإفريقية الهشة ، ما أتاح الفرصة للدول الغربية ان تفرض سياستها وسلطانها على تلك الأنظمة وتتدخل في شؤونها الداخلية مما خلق حالة

اللاستقرار واتساع الفجوة بين مكونات المجتمع الإفريقي الواحد وزعزعة طرق الحياة التقليدية عنده وتقويض الأقليات والإثنيات وكثرة الانقلابات.

اختلالات الأبنية الإفريقية التقليدية :

إن السياق التاريخي لظهور الدولة المستقلة في إفريقيا مهم جدا من اجل فهم واستيعاب وشرح الربط البنيوي والمؤسساتي لهيمنة الاثنية على الأنظمة السياسية الإفريقية ، وقد ساهم الاستعمار قبل خروجه ترسيخ نموذج بشكل هرمي للعلاقة ما بين الاثنيات الإفريقية المختلفة ، ولطبيعة إدراك تلك الأقليات الاثنية لدور تلك الأنظمة السياسية لوظائفها السياسية والسوسيو– اقتصادية مما خلق جو من التنافس والصراع على السلطة والحكم والهيمنة على ثروات الدولة من الاستخراج إلى التوزيع والى احتكار ممارسة القوة وتوجيه السياسة العامة.

الولاءات القبلية في إفريقيا :

يعد ارتباط الشعوب في القارة السمراء بالدولة ضعيفا مقارنة بالروابط القبلية لهذه الشعوب ن فالفرد يحدد موقعه في المجتمع بانتمائه لقبيلته وليس بانتمائه لوطنه ، وضعف الانتماء الوطني هذا يعود لعجز الدولة في خلق كيان سياسي يلبي الحاجيات الأساسية للشعوب الإفريقية ، وضعفها كذلك في آداء وظائفها حيث هناك العديد من الخدمات في الأساس مسؤولية الدولة لكن تلبيها قبيلة

معينة على غرار الوسائل التي يحتاجها المريض في المستشفيات وقلة الرعاية الصحية والتامين الاجتماعي فتتحمل هنا القبيلة نفقات العلاج وعلية فهي هنا تقوم بوظائف كان يجب على الدولة القيام بها ، إضافة إلى ذلك فالقبيلة قد تولي اهتماما بالمسائل الأمنية وتحاول توفير الأمن والاستقرار إلى أفراد القبلة الواحدة وتدافع عن حقوقهم وأعراضهم في مقابل ضعف المؤسسات الأمنية للدولة وفشلها .

كما أن الأنظمة السياسية الإفريقية تعاني من ويلات الحروب الأهلية والفساد والانهيار الاقتصادي والبنية التحتية الهشة وتفشي الفقر والسيادة الضئيلة والمعدومة للقانون وعدم السيطرة على كل الأراضي للتابعة لها ، وهو ما يعزز دور القبيلة في استغلال هذه الثغرات من اجل تلبية حاجيات المواطنين وبالتالي تعزيز الانتماء القبلي أكثر على حساب الانتماء الوطني .

ونتيجة لتعرض دول القارة الإفريقية للاستعمار فان هذا فرض فيما بعد الإبقاء على حكومات يقل ارتباطها بمواطنيها ، وهو ما يفسر فشل مؤسسات تلك الأنظمة السياسية في التعامل مع أفرادها ، حيث لجأت إلى استحداث طريقة للتواصل مع مواطنيها من خلال الاتصال الوثيق عبر العلاقات العشائرية وصلة القرابة والانتماء العرقي ، وكلها مؤشرات قوية تدل على ضعف تلك الأنظمة السياسية الإفريقية ومؤسساتها وعجزها عن تقديم بديل

وتحويل الولاء من القبيلة أو العشيرة أو العرق إلى الولاء إلى الدولة وتقوية صلة المواطنة .

وعليه فان الأنظمة السياسية الإفريقية أصبحت فاقدة للشرعية السياسية لانها عجزت عن القيام بالأدوار التقليدية في توفير الأمن والاستقرار والتنمية للمواطنين نتيجة لضعف مؤسساتها وأجهزتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو مشهد يبين صورة عدم اكتمال بناء الدولة والحضور القوي للبنية القبلية والعشائرية والطائفية ، كونها مجتمعات ذات خصوصية تقتضي تحول تعدديتها إلى طوائف وعشائر

وهذا ما يعكس بدوره اصطدام ظاهرة التحول الديمقراطي التي أرادت الأنظمة السياسية الإفريقية تبينها بالدولة أو الأنظمة غير شرعية سهلة التفكك وطبيعة المجتمع التعددي إلى طوائف وقبائل وعشائر ،وهذه الصفات هي ما يحيل إلى عجز تلك الأنظمة السياسية وضعفها وعدم استنادها إلى شرعية قوية تمثلها ،وبذلك لن تستطيع تطبيق الديمقراطية .

والشرعية القبلية التي تختص بها الدول الإفريقية ما يمدها بالقوة والبقاء والاستمرارية والعامل الخارجي المتمثل بالشرعية الخارجية ، وهذه الأخيرة هي ما يشكل الغطاء السياسي للشرعية القبلية وتوفر لها الدعم السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري وكلا الشرعيتين يضعف سيادة الأنظمة

السياسية الإفريقية ويؤثر على فعاليتها وضعف مؤسساتها ، وبالتالي وجود تدخل خارجي في شؤون تلك الأنظمة ، كما أن الدعم الخارجي فرض سلطة النخب والكيانات والأنظمة التي ظلت على ولاء للمستعمر لتقديم الدعم الخارجي بكافة أشكاله

-المراجع :

- علي مدوني ، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها ، أطروحة دكتوراه منشورة،كلية العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014

- عبد الحليم غازلي ،الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،العدد 2 ،2014.